11 December 2002
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٨٧ من جدول الأعمال
البيئة والتنمية المستدامة

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد يان كارا (الجمهورية التشيكية)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.40

تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية السابعة
إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي قررت بموجبه إنشاء مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٩٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الحادية والعشرين،

وقد نظرت في تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية السابعة^(١)،

وإذ تأخذ في الحسبان خطة جوهانسبرغ التنفيذية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢)،

(١) الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٢٥ (A/57/25).

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A..03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة دعيت في خطة جوهانسبرغ التنفيذية إلى النظر، خلال دورتها السابعة والخمسين، في المسألة الهامة، على تعقيدها، المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تشدد على الدور الفريد الذي تقوم به الجمعية العامة، بوصفها أعلى هيئة حكومية دولية لصنع القرار في الأمم المتحدة، في النظر في مسألة إنشاء عضوية عالمية لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعلى ضرورة قيام الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تبعاً لذلك، بإجراء تحليل شامل لكي تتمكن الجمعية العامة من النظر في جميع آثار تلك المسألة، من النواحي القانونية والسياسية والمؤسسية والمالية، وآثارها على نطاق المنظومة ككل، قبل البت فيها،

وإذ تعيد تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة الرئيسية ضمن منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وضرورة أن يراعي، في نطاق ولايته، احتياجات التنمية المستدامة لدى البلدان النامية، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

١ - **تحيط علماً** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية السابعة، والمقررات الواردة فيه^(١)؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للفريق الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة الدولية لشؤون البيئة على تقريره على النحو الذي اعتمده به مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية السابعة؛

٣ - **تشير إلى المقرر** الذي أُنخذ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالتنفيذ الكامل لنتائج المقرر ١ بشأن الإدارة البيئية الدولية الذي اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية السابعة؛

٤ - **تدعو الدول الأعضاء** ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن تقدّم إلى الأمانة العامة تعليقاتها على المسألة الهامة، على تعقيدها، المتعلقة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بما في ذلك آثارها القانونية والسياسية والمؤسسية والمالية، وآثارها على نطاق المنظومة ككل، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدّم، بالاستناد إلى تلك الآراء، تقريراً إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيه قبل دورتها الستين؛

٥ - **تكرر تأكيد** رغبتها في أن تحاط علماً بعمل فريق إدارة البيئة؛

٦ - **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل، في نطاق ولايته، الإسهام في برامج التنمية المستدامة وفي تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين على جميع المستويات، مع الأخذ في الاعتبار ولاية لجنة التنمية المستدامة؛

٧ - **تكرر تأكيد** ضرورة رصد موارد كافية، على أساس ثابت ويمكن التنبؤ به، لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتبرز في هذا الصدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧)، الحاجة إلى النظر في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

٨ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقي قيّد الاستعراض احتياجات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد لإتاحة تقديم الخدمات اللازمة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها في نيروبي بطريقة فعالة.